

تابع محاضرات مقرر "التجارة الزراعية الدولية"

المستوى الرابع (شعبة الاقتصاد الزراعي ، وشعبة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية)

ميزان المدفوعات

عندما تتعامل الدول مع بعضها البعض يمكن النظر إلى الدولة الواحدة على أنها وحدة اقتصادية، وكأي وحدة اقتصادية يجب أن يكون لها سجل يعكس معاملاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى وهذا السجل اصطلح على تسميته بميزان المدفوعات Balance Of Payment

تعريف ميزان المدفوعات:

- يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.
- كما يعرف بأنه تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنك مؤسسات ،.....) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة

تقسيمات ميزان المدفوعات

أولاً: التقسيم الرأسي للميزان: ينقسم ميزان المدفوعات رأسياً إلى قسمين:

- (أ) **الجانب الدائن (متحصلات):** وتفيد فيه كافة المعاملات التي يترتب عليها حصول الدولة على إيرادات (متحصلات) في نفس العام مثل الصادرات، وواردات رؤوس الأموال، وصادرات الذهب.
- (ب) **الجانب المدين (مدفوعات):** وتدون فيه كافة المعاملات التي تلزم الدولة بمدفوعات إلى العالم الخارجي، مثل الواردات، وصادرات رؤوس الأموال، وواردات الذهب

ثانياً: التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات: ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام هي:

- (أ) الميزان أو الحساب الجاري (تجاري ، خدمي)
- (ب) ميزان أو حساب رأس المال. (تحركات رؤوس الاموال طويلة الاجل ، تحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل)
- (ج) ميزان أو حساب التسويات الرسمية.

أقسام ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري : يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي ينقسم إلى :

أ- الميزان التجاري: تسجل فيه التجارة المنظورة أى يتعلق بصادرات وواردات السلع خلال الفترة محل الحساب وتسجل الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين. (أى أن الميزان التجارى جزء من الميزان الجارى)

❖ وإذا كانت الصادرات < الواردات يتحقق فائض في الميزان التجارى

❖ إذا كانت الصادرات > الواردات يتحقق عجز في الميزان التجارى

ب- ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل: خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية ويسمى ميزان المعاملات غير المنظورة

❖ تسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن مثل استخدام الاجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، انفاق الاجانب على السياحة في الداخل

❖ تسجل واردات الخدمات في الجانب المدين مثل مدفوعات المواطنين لشركات النقل والملاحة الأجنبية، مدفوعات المواطنين لأغراض التعليم ،مدفوعات الفوائد على القروض الاجنبية

ثانيا : حساب رأس المال : (العمليات الرأسمالية)

تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين: حركات رؤوس الاموال طويلة الاجل ، حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل

أ) حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل: وهي حركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس خلال مدة تتجاوز السنة مثل القروض الطويلة الأجل ، الاستثمارات المباشرة

▪ ويسجل في الجانب الدائن القروض الاجنبية للداخل ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل ، اقساط سداد القروض الوطنية . حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة

▪ ويسجل في الجانب المدين القروض الوطنية للخارج ، الاستثمار الوطني في الخارج ، أقساط سداد القروض الاجنبية حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج

ب) رؤوس الأموال القصيرة الأجل: و هي التحركات التلقائية لرؤوس الأموال من البلد إلى الخارج والعكس خلال مدة لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية و الأوراق المالية القصيرة الأجل، و القروض القصيرة الأجل

□ ويتم التحركات التلقائية لرؤوس الاموال قصيرة الاجل لعدة أسباب منها

1. الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة

2. اختلاف مستويات اسعار الفائدة بين الدول

3. لغرض المضاربة

ثالثا: حساب التسوية (ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي)

يتم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، و الذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

شكل مبسط لميزان المدفوعات

مدین (مدفوعات)	دائن (متحصلات)
<ul style="list-style-type: none"> - واردات السلع والخدمات. - عوائد الاستثمارات إلى الخارج. - تحويلات من جانب واحد إلى الخارج (هبات، تعويضات، هدايا.. الخ) 	<p>1- الميزان أو الحساب الجاري:</p> <ul style="list-style-type: none"> - صادرات السلع والخدمات. - عوائد الاستثمارات إلى الداخل. - تحويلات من جانب واحد إلى الداخل (هبات، تعويضات، هدايا.. الخ)
<ul style="list-style-type: none"> - صادرات رؤوس الأموال قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل. 	<p>2- ميزان أو حساب رأس المال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - واردات رؤوس الأموال قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل.
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة احتياطي العملات الأجنبية. - واردات الذهب. - القروض إلى الخارج. 	<p>3- ميزان أو حساب التسويات الرسمية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - السحب من احتياطي العملات الأجنبية. - صادرات الذهب. - الاقتراض من الخارج.

طريقة التسجيل أو القيد في ميزان المدفوعات:

أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقاً لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين، مرة في الجانب الدائن وأخرى في الجانب المدين. مما يجعله بالضرورة متوازناً دائماً من الناحية المحاسبية بمعنى أن الجانب الدائن يتساوى مع الجانب المدين في جميع الأحوال

الجانب الدائن : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل:

1. الصادرات من السلع و الخدمات
2. الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد)
3. رؤوس الأموال القادمة من الخارج

بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل :

1. الاستيرادات من السلع و الخدمات
2. الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب
3. رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج

وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية

✓ يحقق ميزان المدفوعات فائضا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أكبر من مجموع الجانب المدين فيها

✓ يحقق ميزان المدفوعات عجزا عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أقل من مجموع الجانب المدين فيها

□ يتم تسوية الفائض او العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الاجنبية السابق ذكرها في حساب التسوية

▪ تسوية العجز: يتطلب دخول نقد أجنبي ويتم عن طريق خروج الذهب النقدي للخارج ، نقص الاصول الاجنبية المملوكة للمواطنين

▪ تسوية الفائض : يتطلب خروج النقد الأجنبي ويتم عن طريق دخول الذهب النقدي للداخل ، زيادة الاصول الاجنبية المملوكة للمواطنين

اختلال التوازن في ميزان المدفوعات

انواع العجز في ميزان المدفوعات

1. **العجز المؤقت:** وهو العجز المرتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الاجل مثل عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الاضرابات العمالية في الصناعات التصديرية
2. **العجز الدائم :** ويكون العجز دائم إذا استمر لعدد من السنوات بسبب الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي ، ويظهر العجز الدائم في موازين مدفوعات الدول النامية التي تعاني من بطئ زيادة صادراتها
3. **العجز المستمر:** يظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الازمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى

أنواع الفائض في ميزان المدفوعات

1. **الفائض المؤقت:** وهو الذى يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الاوضاع الاقتصادية غير الملائمة مثل الظروف الطارئة أو اتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الواردات
2. **الفائض المستمر:** ويكون الفائض مستمر إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبطا بقوة النشاط الاقتصادي الداخلي للدولة

نتائج اختلال ميزان المدفوعات

أولاً: نتائج العجز في ميزان المدفوعات :

- يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدي أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون وهذا يعنى أن العجز يؤدي إلى:
- تدهور مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد مما يؤدي إلى أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطياته الدولية مما يضطره إلى اتخاذ اجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج

ثانياً: نتائج الفائض في ميزان المدفوعات :

يؤدي الفائض في ميزان المدفوعات إلى تحسين مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض في ميزان المدفوعات لفترة طويلة ليست بالظاهرة الصحية لأن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب يثير العديد من المشاكل منها:

- ✓ تجميد جزء من الدخل القومي في صورة أصول عاطلة لا تدر دخل (الذهب النقدي)
- ✓ انخفاض قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه فتقيد علاقتها التجارية مع الدولة ذات الفائض
- مما يضطر البلد ذات الفائض إلى منح مساعدات وقروض للدول الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معه
- قد يضطر البلد ذات الفائض إلى رفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات فتقل الصادرات وتزيد الواردات مما يقلل من الفائض في ميزان المدفوعات

الميزان التجاري والميزان التجاري الزراعي المصري:

من خلال دراسة بيانات الجدول التالي والتي توضح تطور قيمة كل من الصادرات والواردات الاجمالية المصرية خلال الفترة 2010 – 2018 ومن ثم تطور العجز في الميزان التجاري المصري ويتضح من دراسة هذا التطور ما يلي:

- بلغ متوسط قيمة الصادرات الاجمالية نحو 255.6 مليار جنية بينما بلغت قيمة الواردات الاجمالية نحو 655.4 مليار جنية وبالتالي بلغ العجز في الميزان التجاري نحو 409.8 مليار جنية خلال متوسط الفترة.
- زيادة قيمة الصادرات الاجمالية من 154.85 مليار جنية عام 2010 إلى نحو 230.32 مليار جنية عام 2018 بزيادة تقدر بنحو 397.23 مليار جنية أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 237.15% من صادرات 2010.
- زيادة قيمة الواردات الاجمالية من 300.36 مليار جنية عام 2010 إلى 1439 مليار جنية عام 2018 بزيادة بلغت نحو 1138.66 مليار جنية أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 379.1% من قيمة واردات 2010.
- من ذلك نلاحظ أن قيمة الواردات الاجمالية تتزايد بنسبة أكبر من الزيادة في قيمة الصادرات الجالية مما يؤدي لزيادة العجز في الميزان التجاري

- يزداد العجز فى الميزان التجارى المصرى من 145.51 مليار جنية عام 2010 إلى 916.94 مليار جنية عام 2018 بزيادة بلغت نحو 771.43 مليار جنية أى بنسبة زيادة بلغت نحو 350.16% من العجز فى الميزات التجارى عام 2010

أما بالنسبة للميزان التجارى الزراعى والذى يوضح مدى تفوق الواردات الزراعية عن الصادرات الزراعية فيمكن توضيح ذلك من نفس الجدول التالى والذى يتضح منه ما يلى:

- بلغت متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة نحو 46.4 مليار جنية بينما بلغت متوسط قيمة الواردت الزراعية نحو 136.1 مليار جنية وبالتالي بلغت قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى نحو 1809.2 مليار جنية
- وبنفس الاسلوب المتبع فى دراسة تطور الصادرات والواردات الاجمالية يمكن دراسة تطور الصادرات والواردات الزراعية وكذلك الميزان التجارى الزراعى حيث يمكن التوصل إلى:
- أن نسبة الزيادة فى الصادرات الزراعية بلغت نحو 209.16% ، بينما بلغت نسبة الزيادة فى الواردات الزراعية نحو 351.68% وهي أعلى من نسبة الزيادة فى الصادرات لذا لا بد أن يكون هناك زيادة فى العجز فى الميزان التجارى الزراعى حيث بلغت نسبة الزيادة به نحو 485.7%

تطور الميزان التجارى والميزان التجارى الزراعى المصرى بالمليار جنية خلال الفترة (2010 – 2018)

السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية	قيمة الواردات الاجمالية	العجز فى الميزان التجارى	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الواردات الزراعية	العجز فى الميزان التجارى الزراعى
2010	154.85	300.36	145.51	28.18	58.16	29.98
2011	183.25	371.45	188.20	29.62	89.02	59.40
2012	178.51	433.70	255.19	27.00	99.69	72.69
2013	197.72	456.00	258.28	33.89	98.85	64.96
2014	195.28	523.45	328.17	36.46	114.54	78.08
2015	168.07	568.96	400.89	37.50	111.98	74.48
2016	230.32	708.29	477.98	49.97	145.99	96.02
2017	469.97	1187.18	717.21	87.58	243.90	156.32
2018	522.08	1439.02	916.94	87.12	262.70	175.58
المتوسط	255.561	665.379	409.819	46.3689	136.092	1809.24

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، 2019